

فئة صعدة .. ومأزق البحث عن المراهنت الخاسرة

هناك مشكلة!

د. إلهام مانع *

كلما حاول المرء الاقتراب من موضوع المرأة، جسدها، حقها، قامت القيامة. موضوع متفجر هو. مشحون بالكثير من العواطف والمشاعر. يصعب التعامل معه بصورة عقلانية. المساس به مس بالكرامة، بالشرف، بالفضيلة. علينا أن نبعد عنه. لا تقترب منه. علينا أن نحاف ونرتعب منه. نحاف ونرتعب. ثم نرتعب. نضعه هو الآخر ضمن "المحظور في التفكير" فيه في مجتمعاتنا. "محظور"، "محظور"، وتحتة ألف خط أحمر. والأهم، أنه "محظور التفكير" فيه بصورة تنافى والعرف السائد". فهناك دعائم وأسس للتفكير تم وضعها، قوليتها، فأصبحت جاهزة، تنتظر هناك كل من يرغب في التفكير في هذا الموضوع، معدة سلفاً لكل من يرغب في النقاش فيه، ها كم، هذه هي السطور، هذه هي الأفكار، هذه هي الأطر، هذه هي الحدود، استخدموها في نقاش هذا الموضوع، استعملوها كيضام أردتم، استهلكوها كما تشاءون. لكن إياكم، إياكم والخروج من "الدوائر الآمنة" للتفكير. تعاملوا مع المرأة "ككيان هاش"، "ككيان يجب حمايته"، "ككيان يجب صيانتها"، "ككيان يجب احترامه"، "وإطاعه يجب تحسين أوضاعه"، ولكن ضمن تلك الأطر. دائماً ضمن هذه الأطر. أبداً ليس خارجها. موضوع لا يجب التفكير به، إلا ضمن أطر جاهزة. موضوع لا يجب التمسك به، إلا ضمن قواعد محددة. لكن المصيبة خارج "قواعد التفكير" أصبح ضرورياً. الحديث عنه بعيداً عن "الدوائر الآمنة للتفكير" أصبح ملحقاً هو الآخر. أصبح أمراً لا مفر منه. فاشكركم تبدأ عندما تصر على أنه "لا وجود لمشكلة في الواقع". "صحيح أن المرأة عندما تعاني، لكن المسألة ليست بالضخامة التي تصورها". "ثم إن المرأة عانت وتعاني عندهم أيضاً". كثير منا يقول ذلك. يفعل ذلك وهو متعجب بان قضية المرأة ومشكلتها "مسألة مفروضة علينا من القرب". مشكلة "مقتلعة".



أحمد الحبشي

لدولة، الأمر الذي يسهم في تزييف وعي التلاميذ والصبية الذين يرتادون هذه المدارس الممولة من مصادر مجهولة. وتصل هذه الإخطار إلى ذروتها حين نعرف أن المدارس البنينة التي لا زالت حرة بعيداً عن سلطة قانون التعليم تلقين تلاميذها مناهج وافدة من خارج اليمن ولا تلتفي متطلبات السياسة التعليمية والثقافية للدولة، كما أن تمويلها يأتي من الخارج تحت ستار العمل الخيري، الأمر الذي يفتح ثغرات عديدة لتسلسل الأخطاء الخارجية والمخططات المعادية للسيادة الوطنية والمصالح العليا للبلاد.

الادعيات التي أسفرت عن أحداث التمرد في مديرية حيدان بمحافظة صعدة قدمت دليلاً إضافياً على خطورة الثقافة الدينية المتطرفة التي تؤسس نسفاً مغلقاً وأحادياً للوعي والممارسة.. لكن الخطر الأكبر يكمن في استمرار المنابع التي تغذي هذه الثقافة وتمنحها أسباب البقاء، حيث تجسد هذه المنابع في المدارس الدينية ذات النسق المغلق والمذهبي بشقيها السلفيين السني والشييعي.

معادية أمريكا وإسرائيل. وتخطى المعارضة أيضاً حين تعتقد بأن هذه الجهات توفر لها أيضاً إمكانية إضعاف نظام الحكم عبر تشويه الحقائق وتفضيل الرأي العام وتحجّل المنظمات والأبعاد الفكرية التي تستند إليها هذه الجماعة المتمردة، حيث يؤدي هذا الموقف الانتهازي إلى التفریط بالمبادئ الديمقراطية التي تدعى أحزاب "اللقاء المشترك" أنها تدافع عنها، فيما تتعرض هذه المبادئ ليس فقط لخطر عدم الاعتراف بها من قبل قوى التمرد، بل ولخطر خيانة أحزاب "المشارك" للمبادئ التي تستخدم منها شرعية وجودها في الحياة السياسية.

يقبلاً أن النظام الجمهوري المبني على أسس ديمقراطية تعددية يزداد رسوخاً وتطوراً، بقدر ما يزداد قوة في مواجهة الأفكار الرجعية التي يتوهم المؤمنون بها بإمكانية إحياء فكرة "الإمامة" والحكم وتوريته في سلالة معينة ومغلقة تنحدر من العبد الذي في قريش، وصولاً إلى العودة بالبلاد إلى العهد الأموي الكهنوتي البغض الذي مارس أسوأ أنواع القهر والبطش والاستبداد، وعمل على عزل اليمن عن العالم وكسرت خلفها لعقود طويلة. ولسوف تلقى تلك الجماعة المتمردة وأفكارها الضالة مصيرها المحتوم لأنها عاجزة عن الصمود أمام قوة ورخم التحولات الديمقراطية التي تحدث في بلادنا، وغير مؤهلة للتفاعل مع تعاطف اندفاع رياح التغيير التي توجه مسار تطور حضارة عصرنا. بيد أن خسارة أحزاب المعارضة التي تتجاهل هذه الحقائق ستكون أكبر، لأنها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الذي يكشف يوماً بعد يوم تجاهلهما لمبادئ الديمقراطية التي تدعى الدفاع عنها، وتفریطها بالمبادئ التي تستخدم منها شرعية وجودها السياسي في موقع المعارضة، وإفلاس خطابها السياسي الذي يقول شيئاً فيما تمارس هذه الأحزاب تقيضه على الصعيد العملي.

تقلاً عن / صحيفة (٢٦ سبتمبر))

شهدت محافظة صعدة خلال الآونة الأخيرة - ولا زالت تشهد - تحولات إيجابية لجهة تطوير ذبول فتنة التمرد المذهبي، وإطلاق سراج المثات من المغرر بهم وصرف مئات الملايين من الريالات كتعويضات للمتضررين.

والحال ان أحداث التمرد الذي قاده جماعة دينية متشددة بقيادة المدعو حسين بدر الدين الحوثي وشركائه أحييت بتناولات إعلامية مغرضة من قبل بعض صحف أحزاب " اللقاء المشترك " على نحو لا يخلو من التضييل والانتهازية السياسية والمراهنت الخاسرة، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان طريقة تناول الخطاب الإعلامي المعارض للأزمات والمواجهات التي شهدتها البلاد في فترات سابقة، بين أجهزة الأمن وبعض الجماعات المتطرفة التي ارتكبت جرائم إرهابية طالت بواخر أجنبية ومنشآت حكومية وسفارات أجنبية في بلادنا، وألحقت بهذه الأعمال الإجرامية أضراراً خطيرة باقتصاد بلادنا وسمعة موائنا.

طلت المدارس البنينة المذهبية - على اختلاف مسمياتها - قائمة خارج النظام التعليمي الرسمي على الرغم من تطبيق قانون التعليم، ولعبت بسبب وجودها غير القانوني دوراً خطيراً في إيجاد بيئة ثقافية تتغذى منها هذه الجماعة الضالة التي اتخذت من صعدة وبعض مساجدها معقلاً لأحياء فكرة "الإمامة" وإعلان التمرد على الدولة والدعوة إلى إعادة النظام الإمامي الكهنوتي الذي انتهى - وإلى غير رجعة - بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة.

الاجت انه هذه الجماعة في بادئ الامر الى نشر أفكارها الضالة عبر توزيع الكتيبات والخطابة في المساجد وتشكيل الميخينات المسلحة، وعدم الاعتراف بالدستور بحجة انه وضعي ويتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تحصر الولاية العامة في حي واحد من قريش بحسب أحد التفسيرات المتعددة والمتناقضة للشريعة الإسلامية. الأمر الذي يؤكد خطورة المدارس الدينية على اختلاف مذهبها، والمنتشرة في معظم أنحاء الجمهورية اليمنية خارج النظام التعليمي الرسمي، حيث يدرس الطلاب في مدارس بنينة

سلفية أخرى أفكاراً لا تقل خطورة عن تلك التي يتعلمها انصار الجماعة المتمردة في صعدة.. فإذا كان هؤلاء يدرسون فكرة حصر وتوريث الحكم في حي واحد من قريش وهو آل البيت، فإن طلاباً آخرين يتعلمون في مدارس بنينة أخرى أفكاراً تدعو إلى حصر وتوريث الحكم في قريش فقط، بجميع بطونها وأقائنها وأحبابها، وما يترتب على ذلك من إهدار للحقوق السياسية لعامة المسلمين ومصادرة حقوقهم كمواطنين متساويين أمام القانون في الحقوق والواجبات.

المدارس الدينية التي لا زالت حرة بعيداً عن سلطة قانون التعليم تلقين تلاميذها مناهج وافدة من خارج اليمن ولا تلتفي متطلبات السياسة التعليمية والثقافية للدولة، كما أن تمويلها يأتي من الخارج تحت ستار العمل الخيري، الأمر الذي يسهم في تزييف وعي التلاميذ والصبية الذين يرتادون هذه المدارس الممولة من مصادر مجهولة.

ما من شك في أن التدايعات التي أسفرت عن أحداث التمرد في مديرية حيدان بمحافظة صعدة تقدم دليلاً إضافياً على خطورة الثقافة الدينية المتطرفة التي تؤسس نسفاً مغلقاً وأحادياً للوعي والممارسة.. لكن الخطر الأكبر يكمن في المنابع التي تغذي هذه الثقافة وتمنحها أسباب الاستمرار والبقاء، حيث تجسد هذه المنابع في المدارس الدينية ذات النسق المغلق والمذهبي بشقيها السلفيين السني والشييعي اللذين يتفقان في الأصول المنغلقة الأحادية، بيد أنهما يختلفان في الفروع وطرائق التطبيق فقط... ويزيد من خطورة هذه المدارس أنها منتشرة في عموم الجمهورية، وتعمل بحرية خارج النظام التعليمي الرسمي

كان الخطاب الإعلامي المعارض - ولا يزال - يتجاهل الأهداف والمنطلقات والأبعاد الخطيرة لجرائم الإرهاب التي تستهدف تقويض أسس النظام السياسي القائم على الديمقراطية التعددية وحرية التعبير وحق تداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع، حيث حرص هذا الخطاب على تشويه تلك المواجهات التي كانت أجهزة الأمن تقوم من خلالها بواجبها الوطني والدستوري إزاء تلك الأخطار التي تهدد النظام السياسي والسلم الأهلي ومصالح البلاد.. وقد

المنطلقات الفكرية لجرائم الإرهاب التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة وواجهتها أجهزة الأمن والمؤسسات الثقافية والإعلامية والتربوية في بلادنا كانت غائبة تماماً عن الخطاب الإعلامي المعارض الذي أسرف في إخراج المواجهة مع الإرهاب من سياقها الموضوعي إلى سياق آخر يتسم بالكيدية صورة النظام والمؤسسات السياسية والقانونية بشكل يتجاهل حقيقة أن هذه الحقوق موروثة في البنى الدستورية والثقافية لنظامنا السياسي، مقابل غيابها المطلق عن منظومة الأفكار المتطرفة التي تغذي الإرهاب وتوجه نشاط الجماعات المتطرفة بدعوى دينية مقلقة وزائفة.. ناهيك عن أن الفكر السياسي الأحادي للجماعات الإرهابية التي واجهتها الدولة في أوقات سابقة لا يعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ويسعى إلى بناء دولة دينية استبدادية شمولية على غرار نموذج دولة طالبان أو دولة " ولاية الفقيه " اللتين لا مكان فيهما للحرية والتعددية السياسية والقرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

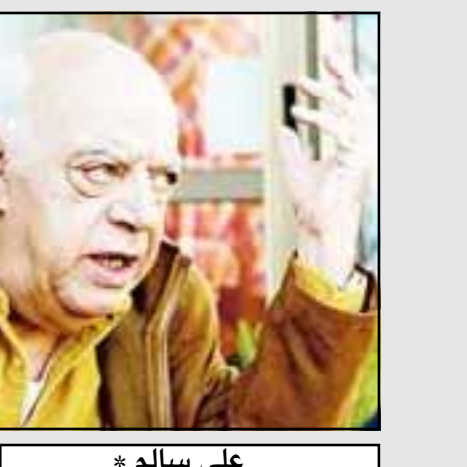
ومما له دلالة خطيرة أن هذه الجماعات لم تكن محصورة على بعض أبناء مديرية حيدان في محافظة صعدة التي اتخذ منها زعيم هذه الجماعة المتطرفة منطلقاً لتمرده المشبوه ودعوته الضالة، بل شملت أتباعاً لها تم تجميعهم وجلبهم من مختلف المناطق البنينة المذهبية في بعض المحافظات، حيث تقوم هذه المدارس بتعليم طلابها دروساً وأفكاراً خارج النظام التعليمي الرسمي للدولة، وبما يتناقض مع قانون التعليم الذي تم بموجبه إلغاء منظومة من المدارس البنينة كانت تدرس أفكاراً ومفاهيم بنينة وفق نسق فكري أحادي مغلق ومنهجها بالنظام التعليمي الرسمي، بينما استحدثت الدولة لأسباب غير مفهومة عدداً كبيراً من المدارس الدينية وابتقتها حرة طليقة خارج النظام التعليمي الرسمي!!

التحسين في تلك المحاولات أظهرت تلك الجماعات الإرهابية في صورة الضحية التي تتعرض للقمع والملاحقة وانتهاك حقوق الإنسان. ويوستا القبول إن تناقضات الخطاب الإعلامي لأحزاب اللقاء المشترك كشفت الأفلاس القيمي لنلك الخطاب

وسقط في مستنقع الانتهازية السياسية، وإيمانه على البحث عن ذرائع لتشويه صورة النظام وتسويق ذرائع واهية لتبرير الإرهاب وقبرية مرتكبيه والقليل من مخاطره على مستقبل الديمقراطية بشكل خاص ومصالح الوطن والشعب بشكل عام.

لرب في أن المنطقتا الفكرية لجرائم الإرهاب التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة وواجهتها أجهزة الأمن والمؤسسات الثقافية والإعلامية والتربوية في بلادنا، كانت غائبة تماماً عن الخطاب الإعلامي المعارض الذي أسرف في إخراج المواجهة مع الإرهاب من سياقها الموضوعي إلى سياق آخر يتسم بالكيدية صورة النظام والمؤسسات السياسية والقانونية بشكل يتجاهل حقيقة أن هذه الحقوق موروثة في البنى الدستورية والثقافية لنظامنا السياسي، مقابل غيابها المطلق عن منظومة الأفكار المتطرفة بدعوى دينية مقلقة وزائفة.. ناهيك عن أن الفكر السياسي الأحادي للجماعات الإرهابية التي واجهتها الدولة في أوقات سابقة لا يعترف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ويسعى إلى بناء دولة دينية استبدادية شمولية على غرار نموذج دولة طالبان أو دولة " ولاية الفقيه " اللتين لا مكان فيهما للحرية والتعددية السياسية والقرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

رسالة مفتوحة إلى زملاء المهنة في الدنمارك



علي سالم *

نعمنا غالباً لكي نظل أحراراً نعتبر بحرية عن أفكارنا التي لا نريد بها سوي العدل والحرية. لا بد أنك توافقوني أيضاً على أن التمكن من أدوات مهنتنا والتركيز أنها صنع البهجة، أمر سابق للضرورة على الاستمتاع والاستفادة أيضاً بذلك القيمة العليا وهي حرية التعبير، وبذلك تكون الصنعة الربنية في الكاركتير كما في مهنة أخرى، مصدرها لخطأ يهدد حرية التعبير نفسها، فبقينا عدا الكوارث الطبيعية، كل مصائب البشر تبدأ خطأ في فهم قواعد الحرفة أو عدم الالتزام بها أو الاستهانة بها، تستسقط طائرة لعدم كفاءة الطيار، وتغرق سفينة لخطأ من القبطان، وتنفذ أمة حربينة لغناء زعيمهم، أريد أن أقول إن الأخطاء العظيمة في الحياة لا بد أن تبدأ بخطأ في الحرفة.

عرفت من صديقي محمود صلاح، الكاتب الصحفي ورئيس تحرير جريدة الحوادث المصرية الذي زار الدنمارك مؤخراً، أن نقابة رسامي الكاركتير عندهم تتكون من أربعين رساماً، مع هؤلاء الأربعين اتكلم، ليس كعربي مسلم بل كعربي مهنة تصادف أن كان واحداً من سكان الدنمارك الأوسط أكثر أماكن الأرض ثراءً وفقرًا، وعلماً وجهلاً، تهنيئاً وحسبته.

ربما أدركتمكم الزاوية التي انظر بها إلى موضوع الرسوميات التي أقامتها الدنيا ولم تقعهما بعد في العالم الإسلامي، وهي المهنة، أو الحرفة، أي الكاركتير ذاته كفن وصل إليه المبدعون واستخدموه كوسيلة مقاومة الشر والقبح، ليست رسماً للكاركتير بالفريشة ولم كنت أؤمن أن أكون، غير أنني أقوم بصنعه بالقلم أحياناً، تلك الأحيان التي يسعفني فيها خيالي وقدراتي وإيضاً عاطفة الحب للحياة علي صنع صورة قادرة على تفجير الضحك عند قرآني وذلك لإغرائهم على التنزه لمواطن القبح ودفعهم إلى الانضمام لقافلة الخير الأسمى وأنا واقع أيضاً أنك تهبطون إلى ذلك بشكل عام، ولما كان الخير هو هدفك وهدفي وهدف كل من كانت صناعته المهجبة بلذات تحاربون، وأنا أيضاً وزملائي نحارب من أجل حرية التعبير ليس فقط لأن حرية التعبير قيمة علياً بل لأن غيابها يبعثنا من تحريض الناس على حب الحياة واحترامها والدفاع عنها، وإذا كنتم تعرفون من نشرات الأخبار أنها في الشرق الأوسط - نقل بعضنا البعض في كل لحظة لأسباب اعترف كم أنني لم أقهرها حتى الآن، بالإضافة بالطبع لنشاط بعضنا في قتل الآخرين، غير أنني علي يقين من أنك لم تسعوا عن رسام كاركتير عربي اسمه ناجي العلي وهو واحد من أكثر رسامينا إبداعاً قتل في لندن بواسطة قتلته محترفين من رجال السياسة أقرعهم ما يرسمه من ضحكات تكشف طبيعناهم، أنا فقط أريدكم أن تعرفوا أننا نحن أيضاً ندفع

رسالة مفتوحة

هل يجب أن ألتفت إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، الذي أعدته مجموعة من أكفأ خبراء العالم العربي، أشار صراحة إلى "ان عدم المساواة بين الجنسين يمثل أكثر مظاهر الإجحاف تشيها في أي مجتمع.. وقد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمي في بناء قدرات المرأة... إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة".

الحقائق لا يمكن الانتفاخ عليها، وعدم المساواة بين الجنسين واقع في العالم العربي، واقع، مع الإدراك بوجود بعض الاستثناءات. ولذلك أرغب كثيراً في رؤية ذلك الواقع يتبدل. أريده واقفاً يؤمن ويمارس المساواة بين الرجل والمرأة. وأريدها مساواة كاملة. أريدها كاملة، لا ناقصة. أريدها كاملة، لا واحدة تحترم ما نسميه ب" خصوصيتها الثقافية". خصوصية ترتكب الجرائم باسمها، تدفن بعض نساءنا أحياء متذرعين بها، تكتم على أنفاسهم، وتجردهن من حقوقهن القانونية. من مواظبتنهم الكاملة تحت رايتهن، لا أريدها خصوصية ثقافية، بل أريدها أن تحترم خصوصيتي أنا، إنسانيتي أنا، تتعامل معي على أي كائن عاقل، بالغ، راشد، قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها، ليست قاصراً، لا تحتاج إلى وصاية عليها، أن تعيش على أن تكون ما تشاء، وأن تختار شريكها كما تشاء، وأن تحترم جسدها، وتمازس به، لا المجتمع، الوصاية عليه. أريدها مساواة تتعامل معي على أي امرأة لا تخجل من أوثقها، امرأة لا تداري جسدها، إنسان، يقف على قدم المساواة مع نظيره ونده الرجل.

* كاتبة مبنية مقيمة في سويسرا